جامعة القاهـرة

كلية الحـــقـــوق

قسم القانون العــام

رسالة الدكتوراه

بعنوان

وقف تنفيذ القرارات الإدارية

ـ دراسة مقارنة ـ

المقدمة من الباحث / محمـد بـدر أحمـد علـوى

أعضاء لجنة المناقشة والحكم

١- أ.د/ جابـر جـــاد نصـــار مشرفاً ورئيساً

أستاذ القانون العام وكيل كلية الحقوق - جامعة القاهرة

٢- أ.د/ صبرى محمد السنوسى عضواً

أستاذ القانون العام كلية الحقوق - جامعة القاهرة

٣- أ.د/ محمود أبوالسعود إبراهيم عضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون العام سابقاً كلية الحقوق - جامعة عين شمس

لســـنة ٢٠١٣ميلادياً / ١٤٣٤هجرياً

إهداء

إلى والدتي الغالية التي لم تألُ جهداً في تربيتي وتوجيهي.

إلى سبب وجودي في الحياة .. والدي الحبيب

لك كل التقدير والاحترام.

إلى زوجتى رمز العطاء .. التى شدت أزرى

و إلى أبنائى ..

أهدى هذا العمل ،

شكر واجب

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله و الصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " .

وبعد أن وفقنى الله لهذا العمل المتواضع يصبح لزاماً علىً أن أتقدم بخالص الشكر و التقـــدير لمن أمـــدني بالعـــون إلـــــى أســـتاذى العـــالم الـــقدير **الأستاذ الدكتور / جابر جاد نصار** الذى تفضل سيادته بقبول الإشراف على هذه الرسالة و أمدنى بالنصح والإرشاد والتوجيه طوال فترة البحث و كانت لتوجيهاته البناءة أعظم الأثر فى إنجاز هذا البحث .

كما يسعدني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذى العالم الجليل **الأستاذ الدكتور / صبرى محمد السنوسى** الذى أسرنى بدماثة خلقه وسعة علمه وتفضله بقبول المشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة و اؤكد أن سيادته نموذجاً رائعاً لشموخ المعرفة و تواضع العلماء .

كما يشرفنى أن أتقدم بخالص شكري وعظيم تقديري لأحد الفقهاء الأجلاء إلـى **الأستاذ الدكتور / محمود أبوالسعود إبراهيم** لتفضل سيادته بقبول المشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة و سيادته بحق نموذجاً رائعاً يحتذى به بين فقهاء القانون العام .

فجزاهم الله عني خير الجزاء ومتعهم بوافر الصحة والعافية وزادهم خيراً على خير.

الباحث ،

جامعة القاهـرة

كلية الحـــقـــوق

قسم القانون العــام

رسالة الدكتوراه

بعنوان

وقف تنفيذ القرارات الإدارية

ـ دراسة مقارنة ـ

المقدمة من الباحث / محمـد بـدر أحمـد علـوى

أعضاء لجنة المناقشة والحكم

١- أ.د/ جابـر جـــاد نصـــار مشرفاً ورئيساً

أستاذ القانون العام وكيل كلية الحقوق - جامعة القاهرة

٢- أ.د/ صبرى محمد السنوسى عضواً

أستاذ القانون العام كلية الحقوق - جامعة القاهرة

٣- أ.د/ محمود أبوالسعود إبراهيم عضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون العام سابقاً كلية الحقوق - جامعة عين شمس

لســـنة ٢٠١٣ميلادياً / ١٤٣٤هجرياً

إهداء

إلى والدتي الغالية التي لم تألُ جهداً في تربيتي وتوجيهي.

إلى سبب وجودي في الحياة .. والدي الحبيب

لك كل التقدير والاحترام.

إلى زوجتى رمز العطاء .. التى شدت أزرى

و إلى أبنائى ..

أهدى هذا العمل ،

شكر واجب

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله و الصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " .

وبعد أن وفقنى الله لهذا العمل المتواضع يصبح لزاماً علىً أن أتقدم بخالص الشكر و التقـــدير لمن أمـــدني بالعـــون إلـــــى أســـتاذى العـــالم الـــقدير **الأستاذ الدكتور / جابر جاد نصار** الذى تفضل سيادته بقبول الإشراف على هذه الرسالة و أمدنى بالنصح والإرشاد والتوجيه طوال فترة البحث و كانت لتوجيهاته البناءة أعظم الأثر فى إنجاز هذا البحث .

كما يسعدني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذى العالم الجليل **الأستاذ الدكتور / صبرى محمد السنوسى** الذى أسرنى بدماثة خلقه وسعة علمه وتفضله بقبول المشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة و اؤكد أن سيادته نموذجاً رائعاً لشموخ المعرفة و تواضع العلماء .

كما يشرفنى أن أتقدم بخالص شكري وعظيم تقديري لأحد الفقهاء الأجلاء إلـى **الأستاذ الدكتور / محمود أبوالسعود إبراهيم** لتفضل سيادته بقبول المشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة و سيادته بحق نموذجاً رائعاً يحتذى به بين فقهاء القانون العام .

فجزاهم الله عني خير الجزاء ومتعهم بوافر الصحة والعافية وزادهم خيراً على خير.

الباحث ،

وقف تنفيذ القرارات الإدارية

تمهـــــــــــيد :

فى تلك الحقبة التاريخية فى تاريخ مصر وولادة عصر جديد من الديموقراطية وسيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان، تظهر جلياً دور تلك الدراسة التى من شأنها الموازنة بين الجهة الإدارية المتمثلة فى أجهزة الدولة، وحقوق مواطنيها، وضرورة قيام الدولة بإنشاء أنظمة إدارية تعمل لمصلحة شعبها، وسواء كان هذا النظام الإدارى فى الدولة نظاماً مركزياً أو نظاماً لامركزياً فإنه بما لاشك فيه إن هذه الأجهزة الإدارية فى الدولة المعاصرة متعددة ومختلفة الأشكال ولذلك سنواجه صوراً عديدة من القرارات الإدارية نتيجة تعدد السلطات أو الأجهزة الإدارية التى تصدرها[١]، وأيضاً فى تطور المجتمع المصرى من مرحلة الإقتصاد الموجه الى الإقتصاد الحر، أدى ذلك لمحاولة القضاء الإدارى مسايرة الإتجاهات الحديثة وإستتبع ذلك مد رقابته لكافة القرارات الإدارية التي تصدر من السلطات العامة، وترتب على ذلك تنظيم قضاء إدارى مستعجل مواكب لتلك الإتجاهات الحديثه.

ولذلك اهتم الفقه بنظرية (القرارات الإدارية) فبدأت المؤلفات الفقهيه فى صدد هذا الموضوع تتزايد فى مكتبة القانون الإداري بصفة خاصة وفي مكتبة القانون العام بصفة عامة، حيث يجذب هذا الموضوع اهتمام فقهاء القانون الدستوري والإدارة العامة إلى جانب المشتغلين بعلم القانون الإداري، بل تجاوز البحث فى القرارات الإدارية نطاق القانون العام حيث تعداه إلى مجالات أخرى وجوانب جديدة لم تطرق

أنظر:

[١]- أ.د/ ثروت بدوى، تدرج القرارات الإدارية ومبدأ المشروعية، سنة ٢٠٠٧ ، دار النهضة العربية ،ص ٨

الفهرس

وقف تنفيذ القرارات الإدارية

تمهيد ١

القسم الأول: مناط وحدود خصومة وقف تنفيذ القرارات الإدارية ٨

الباب الأول: مناط خصومة وقف تنفيذ القرارات الإدارية ومراحل تتطورها ١١

الفصل الأول: مبدأ الأثر غير الواقف للطعن ١٣

المبحث الأول: مضمون مبدأ الأثر غير الواقف للطعون ١٦

المبحث الثانى: مبررات الأثر غير الواقف للطعون ١٨

المطلب الأول : فكرة القرار النافذ ١٨

المطلب الثانى : مبدأ الفصل بين السلطات ٢٢

المطلب الثالث : الإعتبارات عملية ٢٤

المطلب الرابع : قرينة سلامة القرارات الادارية ٢٧

الفصل الثاني: ماهية خصومة وقف التنفيذ ٣٠

المبحث الاول: مفهوم خصومة وقف التنفيذ ٣٠

المطلب الأول: تعريف خصومة وقف التنفيذ ٣١

المطلب الثانى: تقييم خصومة وقف التنفيذ ٣٢

المطلب الثالث: خصائص خصومة وقف التنفيذ ٣٤

المبحث الثانى: مبررات خصومة وقف التنفيذ ٤٠

الفصل الثالث: تطور خصومة وقف التنفيذ فى فرنسا ومصر ٤٨

المبحث الأول: التطور التاريخى لخصومة وقف التنفيذ فى فرنسا ٤٨

المطلب الأول : المرحلة من عام ١٨٠٦ الى عام ١٩٥٣ ٤٩

المطلب الثانى : المرحلة من عام ١٩٥٣ الى عام ٢٠٠٠ ٥٢

المطلب الثالث : مرحلة مابعد عام ٢٠٠٠ ٥٨

المبحث الثانى : التطور التطور التاريخى لخصومة وقف التنفيذ فى مصر ٦٣
المطلب الأول : مرحلة إنشاء مجلس الدولة ٦٤
المطلب الثانى : مرحلة إنشاء المحكمة الإدارية العليا ٧١
الباب الثانى: حدود خصومة وقف تنفيذ القرارات الإدارية ٨١
الفصل الأول: الخصائص الاساسية لمعرفة القرار الادارى المطعون بوقفه ٨٤
المبحث الأول : عدم إشتراط تظلم ٨٥
المبحث الثاني : أن يكون للقرارت أثر قانونى (ملزم) على مركز الطاعن وتكون خاضعة لمبدأ الشرعية ٩٠
المبحث الثالث : صادر من جهة إدارية وطنية ١٠٢
المبحث الرابع : ان يكون صادر بالإرادة المنفردة ١٠٥
المبحث الخامس : يجب أن يكون القرار نهائياً ١٠٦
المبحث السادس : استمرار تنفيذ القرار الإداري ١١٠
الفصل الثانى: طبيعة القرارات الادارية المختلفة ١١٩
المبحث الأول: القرارات الادارية السلبية وقرارات الرفض ١٢٠
المبحث الثانى: القرارات الادارية المنعدمة ١٢٨
المبحث الثالث: القرارت الادارية الضمنية ١٣٣
المبحث الرابع: القرارت الادارية القابلة للإنفصال ١٤٠
القسم الثانى : إشكاليات الحكم بوقف تنفيذ القرارات الإدارية ١٤٥
الباب الأول: شروط الحكم بوقف تنفيذ القرارات الإدارية ١٤٧
الفصل الأول: الشروط الموضوعية ١٤٨
المبحث الأول: الشروط الموضوعية فى فرنسا ١٤٩
المطلب الأول: شرط الاستعجال (وجود حالة طارئة) ١٤٩
الفرع الأول: ماهية الإستعجال وأثره على إجراءات وقف التنفيذ ١٥٤

الفرع الثانى: انواع الحالات المستعجله ودور القاضى فى إبراز طبيعته ١٦٠
الفرع الثالث: تحديد درجة الاستعجال المبرر للحكم بوقف التنفيذ ١٦٣
المطلب الثانى: شرط الجدية ١٦٧
الفرع الأول: ماهية الأسباب الجدية وطبيعتها كشرط لوقف التنفيذ ١٦٧
الفرع الثانى: مدى جدية الأسباب المبرره لوقف التنفيذ ١٧٣
المبحث الثانى: الشروط الموضوعية فى مصر ١٧٨
المطلب الأول: شرط الإستعجال ١٨١
الفرع الأول: ماهية الإستعجال ومدى إرتباطه بالضرر ١٨٢
الفرع الثانى: مدى درجة الإستعجال المطلوبه للحكم بوقف التنفيذ ١٨٧
المطلب الثانى: شرط الجدية ١٨٩
الفرع الأول: طبيعة الأسباب المبرره لوقف التنفيذ المسقاه من دعوى الإلغاء ١٨٩
الفرع الثانى: سياسة القضاء الإدارى تجاه الأسباب الجديه ١٩٤
الفصل الثانى: الشروط الشكلية (إقتران طلب وقف التنفيذ بدعوى الإلغاء) ٢٠١
المبحث الأول: مرونة مجلس الدولة الفرنسى فى مدى إقتران طلب الوقف بدعوى الإلغاء ٢٠١
المطلب الأول: طلب التنفيذ تابع لدعوى الإلغاء كقاعدة عامة ٢٠٢
المطلب الثانى: جواز تقديم طلب الوقف فى صحيفه مستقلة ٢٠٤
المبحث الثانى: لزوم إقتران طلب الوقف بدعوى الإلغاء فى مصر ٢٠٧
الباب الثانى : الإشكاليات الخاصة للحكم بوقف التنفيذ ٢١٥
الفصل الأول: إجراءات وطبيعة الحكم بوقف التنفيذ ٢١٦
المبحث الأول : إجراءات الفصل فى طلب وقف التنفيذ ٢١٦
المطلب الأول : قواعد تحضير طلب وقف التنفيذ فى فرنسا ٢١٧

الفرع الأول : الإلتزام بالخاصية الوجاهية فى تحضير الطلب ٢١٧
الفرع الثاني : تقصير المواعيد ٢٢٠
الفرع الثالث : جواز الأمر بإجراءات تحضير إضافية ٢٢٢
المطلب الثاني :إجتهاد القضاء الإداري المصري لمحاولة سد جزء من الفراغ التشريعي ٢٢٤
الفرع الأول : إعلان عريضة الطلب ٢٢٤
الفرع الثاني : تبادل الردود والمستندات ٢٢٦
الفرع الثالث : عدم ضرورة تحضير طلب الوقف من هيئة مفوضي الدولة ٢٢٨
المبحث الثانى: الطبيعة القانونية للحكم بوقف التنفيذ ٢٣٢
المطلب الأول : الحكم بوقف التنفيذ حكم قطعى ٢٣٢
المطلب الثانى: الحكم بوقف التنفيذ حكم مؤقت ٢٣٦
المطلب الثالث: الحكم بوقف التنفيذ حكم فرعى ٢٣٨
الفصل الثانى: أهم تطبيقات خصومة وقف التنفيذ ٢٣٩
المبحث الأول: دور خصومة وقف التنفيذ فى حماية الحقوق والحريات الفردية ٢٣٩
المبحث الثانى: دور خصومة وقف التنفيذ فى حماية الحقوق والحريات الجماعية ٢٤٧
الفصل الثالث: كيفية تصدّي مجلس الدولة للمسألة الدستورية كسبب لوقف التنفيذ ٢٥٤
المبحث الأول : تردد المحكمة الإدارية العليا للتصدى لشبهة عدم الدستورية بشكل واضح ٢٥٢
المبحث الثانى : أهمية توحيد المبادئ القانونية للمسألة الدستورية ٢٦٨
الخاتمة : تفعيل دور خصومة وقف التنفيذ كضمانة للحقوق والحريات العامة ٢٧١
المراجع و الفهارس ٢٧٨

تمت بحمد الله ....